كيف يحافظ الاتحاد الأوروبي على التفوق الاقتصادي من خلال التشريعات؟

1. المقدمة

يشهد الاتحاد الأوروبي اليوم مرحلة غير مسبوقة في تاريخه الاقتصادي، حيث أصبحت التشريعات ليست مجرد قواعد تنظّم السوق، بل أدوات استراتيجية تُستخدم لصياغة مستقبل القارة وإعادة هندسة موقعها في الاقتصاد العالمي. ففي عالم تتسارع فيه الصدمات — من اضطراب سلاسل الإمداد، إلى الأزمات الجيوسياسية، إلى التحولات التكنولوجية — أدركت بروكسل أنّ قوتها لا تكمن فقط في حجم اقتصادها، بل في قدرتها على كتابة القواعد التي يحتكم إليها الآخرون.

ولهذا تحولت التشريعات إلى رافعة اقتصادية حقيقية؛ رافعة قادرة على إعادة رسم حركة التجارة، وتوجيه الابتكار، وتأمين الموارد الحيوية. فمعايير أوروبية واحدة قادرة على التأثير في أكثر من 450 مليون مستهلك داخل السوق الموحدة، وتجبر الشركات العالمية على إعادة مواءمة عملياتها، لأن تجاهل أكبر سوق موحدة في العالم لم يعد خيارًا اقتصاديًا ممكنًا. كما تظهر البيانات أنّ أدوات الاتحاد التنظيمية تسهم في حماية أكثر من 600 ألف وظيفة مباشرة داخل الصناعات الحساسة، في وقت تحاول فيه الاقتصادات الكبرى — من الولايات المتحدة إلى الصين — إعادة بناء قدراتها الإنتاجية داخليًا. بهذا المعنى، لا يبدو التحول الأوروبي مجرد استجابة ظرفية للأزمات، بل مشروعًا طويل الأمد يسعى إلى بناء قوة اقتصادية تستمد نفوذها من التشريع ذاته — من القدرة على تحديد القواعد التي تحكم الأسواق، وتوجيه الابتكار، وحماية المقومات الاستراتيجية للنمو. وهو مشروع يجعل القانون أداة للبقاء، وأداة للمنافسة، وأداة لإعادة رسم الحدود بين القوة الاقتصادية والقدرة التنظيمية.

في هذا السياق، بات الاتحاد الأوروبي يطوّر نموذجًا فريدًا يجمع بين التشريعات الاقتصادية والبيئية والتجارية والحمائية، ويستخدم السوق الموحدة — باعتبارها إحدى أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم — كمنصة لتصدير معاييره خارج الحدود، وتشكيل سلوك الفاعلين الدوليين من شركات ودول على حدّ سواء. وهكذا يتحول التشريع من نطاقه المحلي إلى أداة للتأثير العالمي، ويصبح جزءًا من سياسة القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي.

2. السوق الأوروبية الموحدة: من تشريع داخلي إلى معيار عالمي

تمثل السوق الأوروبية الموحدة أكثر من 450 مليون مستهلك وما يقارب 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتُعد أكبر سوق استيراد لأكثر من مئة دولة حول العالم. هذه الكتلة الاقتصادية ليست مجرد فضاء تجاري داخلي، بل أصبحت ماكينة لإنتاج قواعد ومعايير تتحول تدريجياً إلى "قانون الأمر الواقع" على مستوى العالم. من هنا برزت فكرة "تأثير بروكسل" التي صاغتها أنو برادفورد، والتي ترى أن الاتحاد الأوروبي يمتلك قدرة أحادية على تنظيم الأسواق العالمية، بحيث تتسرب قواعده الداخلية إلى سلاسل القيمة الدولية، وتُطبّق خارج حدوده لأن الشركات العالمية لا تستطيع عملياً تشغيل أنظمة ومعايير مختلفة لأسواق مختلفة (Bradford, 2013؛ Bradford, 2020).

يُعدّ النظام الأوروبي لحماية البيانات الشخصية (GDPR) المثال الأبرز على تحوّل تشريع داخلي إلى معيار عالمي. فهذه اللائحة التي دخلت حيز التنفيذ في 2018 طُبِّقت ليس فقط على الشركات الأوروبية، بل على أي شركة تعالج بيانات أشخاص داخل الاتحاد، بغض النظر عن مكان وجودها الجغرافي. تسمح اللائحة بفرض غرامات تصل إلى 4٪ من رقم الأعمال العالمي للشركة المخالِفة، ووصل مجموع الغرامات فعلياً إلى نحو 5.88 مليار يورو بحلول مطلع 2025 (DLA Piper, 2025؛ Data Privacy Manager, 2025). هذه الأرقام تبين أن اللائحة ليست "نصاً رمزياً" بل أداة إنفاذ فعالة. على مستوى بنية السوق العالمية، تُظهر دراسة حديثة تستند إلى بيانات سبع سنوات من استخدام الحوسبة السحابية أن GDPR أثّر على سلوك أكثر من 20 مليون شركة عبر عشرات الدول، وخفّض استخدام الشركات الأوروبية لتخزين البيانات بنسبة 26٪ ومعالجتها بنسبة 15٪ مقارنةً بنظيراتها الأميركية، وهو ما يعادل زيادة تقارب 20٪ في كلفة تخزين البيانات، وإن بقي أثرها على كلفة الإنتاج الكلية محدوداً (Demirer et al., 2024).

في مجال الغذاء والمعايير الصحية والبيئية، يتجلى "تأثير بروكسل" في إلزام جميع الأغذية المستوردة إلى السوق الأوروبية بالامتثال لمعايير الصحة والبيئة نفسها التي تُطبّق على الإنتاج المحلي، بغض النظر عن بلد المنشأ. يوضح تقرير للمفوضية الأوروبية أن "جميع واردات الأغذية إلى السوق الأوروبية يجب أن تمتثل للمعايير الصحية والبيئية ذاتها المطبَّقة على المنتجات المنتَجة داخل الاتحاد"، ما يعني عملياً أن الدولة المصدِّرة إما أن ترفع معاييرها وإما أن تخاطر بخسارة النفاذ إلى أكبر سوق غذائية في العالم (European Commission, 2020). تظهر دراسات كمية أن مخاطر رفض الشحنات على الحدود الأوروبية، المسجَّلة في نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف (RASFF)، أثّرت بشكل ملموس على صادرات الشركات الصينية الزراعية–الغذائية، عبر تقليص عدد المصدّرين وتشجيع "الترقية في الجودة" لدى الشركات القادرة على تحمّل كلفة الالتزام (Beestermöller et al., 2018؛ Zhang et al., 2025).

دراسة أخرى عن أثر المعايير الأوروبية على صادرات المواد الغذائية من أفريقيا تقدّر أن تشديد حدود بقايا السموم يمكن أن يخفض صادرات بعض الدول بنسبة 60٪ تقريباً، حتى لو كان عدد الوفيات التي تُجنَّب صحياً محدوداً، ما يبرز أن المعايير الأوروبية تجمع بين الاعتبارات الصحية وحماية المستهلك وبين تأثيرات تجارية غير متجانسة على الشركاء (World Bank, 2005؛ Kareem, 2018). وفي حالة تركيا، بيّنت تحليلات خاصة بصادرات التين والبندق أن التشدد الأوروبي في مستويات الأفلاتوكسين قاد إلى أنظمة تفتيش وشهادات صارمة في تركيا نفسها، وأن الشركات التي لم تستطع اللحاق بهذه المتطلبات خرجت من السوق التصديرية (Atici, 2013؛ Kabak, 2016). هذه الأمثلة توضح كيف تتحول المعايير "الداخلية" لسلامة الغذاء والبيئة إلى قوة هيكلية تعيد تشكيل أنماط الإنتاج في دول بعيدة، وتدفعها فعلياً إلى تبني معايير أوروبية حتى في المنتجات الموجهة لأسواق أخرى.

في مجال المنافسة ومكافحة الاحتكار، تتجاوز قوة السوق الأوروبية حدودها الجغرافية عبر تطبيق مبدأ "تأثير السوق" على الشركات العالمية. فقد فرضت المفوضية الأوروبية على شركة غوغل وحدها غرامات تجاوز مجموعها 11 مليار يورو في أربع قضايا استغلال وضع مهيمن، شملت خدمات البحث، ونظام أندرويد، وخدمات التسوق، والإعلانات الرقمية (Cullen International, 2025؛ European Commission, 2017, 2018). نظرياً، يمكن لهذه الشركات أن تكيّف سلوكها داخل السوق الأوروبية فقط، لكن حجم الغرامات، وخطورة العقوبات المحتملة، وكلفة تشغيل نماذج أعمال مختلفة لأسواق مختلفة، كلها عوامل تجعل من الأرجح أن تعيد الشركات تصميم منتجاتها وخوارزمياتها على أساس الامتثال الأوروبي ثم تعميم هذا الامتثال عالمياً.

تتداخل هذه المجالات معاً لتكوين صورة أشمل للسوق الأوروبية الموحدة بوصفها "معملاً تشريعياً" للعالم. فالحجم الاقتصادي للسوق (نحو 18٪ من الاقتصاد العالمي)، وكثافة القواعد، وقوة أجهزة الإنفاذ (سواء هيئات حماية البيانات أو سلطات المنافسة أو أجهزة الرقابة الغذائية)، تخلق حوافز قوية لما يسميه بعض الباحثين "سباقاً نحو القمة" في المعايير (Young, 2014؛ Bradford, 2020). في المحصلة، يتحول التشريع الداخلي الأوروبي –في حماية البيانات، وسلامة الغذاء، والبيئة، ومكافحة الاحتكار– إلى معيار عالمي عبر آلية مركّبة: سوق لا غنى عنها، قواعد صارمة، وقدرة تنفيذ عالية، وكلفة مرتفعة للتشغيل بمعايير مزدوجة. هذا لا يعني أن "تأثير بروكسل" بلا حدود أو بلا كلفة سياسية؛ فدول كثيرة في الجنوب العالمي ترى في هذه الديناميكية نوعاً من "التنظيم القسري" الذي قد يهدد تنافسية صادراتها أو يقلص مساحة سيادتها التنظيمية.

3. التشريعات البيئية – السلاح الأخضر للسيطرة على التجارة العالمية

منذ إطلاق "الصفقة الخضراء الأوروبية" أعاد الاتحاد الأوروبي تعريف سياسته المناخية بوصفها سياسة صناعية وتجارية في آن واحد، لا مجرد أجندة بيئية أخلاقية. فالهدف المعلن بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، وتقليص الانبعاثات بما لا يقل عن 55% بحلول 2030 مقارنة بعام 1990، ترافق مع حزمة تشريعات تعيد رسم قواعد المنافسة في السوق الداخلية والعالمية على السواء. هذه التشريعات لا تحاول فقط تخفيض الانبعاثات داخل أوروبا، بل تسعى إلى تحويل "القوة التنظيمية" للاتحاد إلى أداة اقتصادية هجومية تفرض على الشركاء التجاريين والقوى الصناعية المنافسة إعادة ترتيب هياكل إنتاجهم إذا أرادوا البقاء داخل السوق الأوروبية (European Commission, 2023).

الركيزة الأولى لهذه الاستراتيجية هي تسعير الكربون داخل أوروبا عبر نظام تجارة الانبعاثات (EU ETS)، الذي يلزم المنشآت الكبرى بشراء حصص مقابل الانبعاثات، ويغطي تقريبًا "40% من إجمالي انبعاثات الاتحاد الأوروبي" في قطاعات الكهرباء والصناعة والرحلات الجوية، وتم توسيعه ليشمل النقل البحري ابتداءً من 2024 (European Commission, 2024). هذا النظام حوّل الكربون إلى تكلفة إنتاجية ملموسة، وخلق سوقًا تنظيمية ضخمة تضع معايير تكنولوجية ومالية جديدة للصناعات الثقيلة. لكنه في الوقت ذاته ولّد مخاوف من "تسرّب الكربون" عبر انتقال الإنتاج الكثيف الانبعاثات إلى دول ذات معايير بيئية أقل صرامة. هنا يظهر منطق "الهجوم التشريعي": بدل الاكتفاء بحماية البيئة داخل الحدود، تتحرك بروكسل لتوسيع دائرة التسعير والضبط التنظيمي نحو الواردات من الخارج، حتى لا تتحول طموحاتها المناخية إلى إضعاف لقدرتها الصناعية. هذا التلاقي بين تسعير الكربون داخليًا وتوسيع أثره خارجيًا هو ما يمهّد لفهم آلية الكربون على الحدود (CBAM) بوصفها أداة اقتصادية هجومية بامتياز (IMF, 2024).

آلية الكربون على الحدود (CBAM) تمثل أحد أكثر تجليات هذا المنطق وضوحًا. الفكرة الجوهرية بسيطة لكنها قوية: إخضاع السلع المستوردة إلى سعر كربون يعادل السعر المدفوع من قبل المنتجين داخل الاتحاد بموجب نظام تجارة الانبعاثات، بحيث "يكون سعر الكربون على الواردات مكافئًا لسعر الكربون على الإنتاج المحلي" ويُمنع تقويض أهداف المناخ من خلال الواردات الرخيصة كثيفة الانبعاثات. تطبق الآلية تدريجيًا على واردات قطاعات الحديد والصلب، الألمنيوم، الأسمنت، الأسمدة، الكهرباء والهيدروجين، وهي قطاعات تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنها تمثل نحو 50% من الانبعاثات المغطاة حاليًا بنظام تجارة الانبعاثات الأوروبي (IMF, 2024). بدأ الطور الانتقالي الأبرز للآلية في أكتوبر 2023 مع إلزامية الإبلاغ عن الانبعاثات الكامنة في السلع، على أن يبدأ دفع ثمن شهادات الكربون فعليًا ابتداءً من 2026 (European Commission, 2024b).

على المستوى الاقتصادي الكلّي، تظهر دراسات تقييم الأثر أن CBAM ستؤدي إلى خفض واردات السلع المشمولة بنسبة تتراوح تقريبًا "بين 4% للألمنيوم و26% للأسمدة"، مع تأثير مُقدّر على الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد يقارب 22.0% بحلول 2030 مقارنة بسيناريو استمرار التخصيص المجاني للحصص (CER, 2024). هذه الأرقام تعكس أن أوروبا مستعدة لدفع كلفة اقتصادية محدودة مقابل تحقيق هدف مزدوج: من جهة، حماية صناعاتها الثقيلة التي تتحمل كلفة الكربون داخليًا؛ ومن جهة أخرى، استخدام حجم سوقها كرافعة لدفع المنتجين في دول مثل روسيا وأوكرانيا ودول أخرى — التي تمثل معًا قرابة خُمس واردات الاتحاد من السلع المشمولة — إلى تبني أدوات تسعير كربون محلية أو تحسين كفاءة التقنيات المستخدمة لديهم (IMF, 2024). بهذا المعنى، تتحول CBAM من آلية "دفاعية" لمنع تسرّب الكربون إلى أداة "هجومية" تفرض على الشركاء إعادة تشكيل هياكل التكلفة لديهم إذا أرادوا البقاء في السوق الأوروبية، ما يعمّق ما يسميه الأدب الأكاديمي "أثر بروكسل" في انتشار المعايير التنظيمية الأوروبية عالميًا (Bradford, 2020).

في قطاع النقل البري، تستخدم أوروبا التشريعات البيئية كرافعة لإعادة تشكيل صناعة السيارات في الداخل والخارج معًا. فقد اعتمد الاتحاد معايير أداء صارمة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السيارات والشاحنات الخفيفة، تنص على خفض متوسط انبعاثات السيارات الجديدة المسجلة بنسبة 15% بحلول 2025 و55% بحلول 2030 مقارنة بمستوى 2021، وصولًا إلى هدف أساسي يقضي بأن يكون "المتوسط الأسطولي لانبعاثات السيارات والشاحنات الخفيفة الجديدة 0 غرام CO_2/كم" اعتبارًا من 2035، أي حظر فعلي لبيع سيارات الاحتراق الداخلي التقليدية بعد ذلك التاريخ (European Commission, 2024c). تشير بيانات الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أن متوسط انبعاثات السيارات الجديدة انخفض في 2023 إلى نحو 106.4 غرام CO_2/كم، مدفوعًا بارتفاع حصة السيارات الكهربائية بالكامل في التسجيلات الجديدة من 13.5% في 2022 إلى 15.5% في 2023، ما يعكس قدرة التشريع على تغيير سلوك السوق الفعلي وليس مجرد وضع أهداف نظرية (European Environment Agency, 2024).

هذه المعايير لا تعيد تشكيل سلاسل القيمة داخل أوروبا فقط، بل تفرض نفسها عالميًا. فأي شركة سيارات في اليابان أو كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على موقعها داخل السوق الأوروبية مطالبة بإعادة تصميم خطوط إنتاجها لتلبية هذه المعايير، بما في ذلك الاستثمار في منصات كهربائية جديدة، وسلاسل توريد للبطاريات، وبنية تحتية للشحن، وهو ما يعزز الطلب العالمي على تقنيات المركبات عديمة الانبعاثات. في الوقت ذاته، تلعب هذه التشريعات دورًا هجوميًا في المنافسة الجيواقتصادية مع الصين والولايات المتحدة: فهي تحاول توجيه استثمارات شركات السيارات العالمية نحو أوروبا بوصفها مركزًا لتطوير المركبات الكهربائية المتقدمة، وفي الوقت نفسه تحمي المصنعين الأوروبيين من منافسة السيارات ذات التقنيات القديمة الرخيصة القادمة من أسواق ذات معايير بيئية متساهلة (Bruegel, 2024). غير أن هذا المسار يطرح أسئلة عن قدرة الصناعة الأوروبية على تحمّل وتيرة التحول، خاصة مع شكوى بعض الشركات من ضغط الكلفة والاستثمار في ظل منافسة حادة من الصين في البطاريات والسيارات الكهربائية منخفضة الثمن (CER, 2024).

مع ذلك، لا يمكن فهم هذه الثورة التشريعية الخضراء بوصفها قصة نجاح من طرف واحد. فمن جهة، تشكل آليات مثل CBAM ورسوم الكربون العالية عبئًا حقيقيًا على الدول النامية التي تعتمد صادراتها إلى أوروبا على الصناعات الكثيفة الكربون، ما يثير نقاشًا حادًا حول العدالة المناخية، ويدفع بعض المراكز البحثية إلى التحذير من أن استخدام "القوة التنظيمية" الأوروبية قد يغذي موجات جديدة من الحمائية التنظيمية عبر العالم بدل أن يقود إلى تنسيق تعاوني للسياسات المناخية (CER, 2024). ومن جهة

أخرى، تواجه الصناعات الأوروبية نفسها تحديات القدرة التنافسية؛ فارتفاع تكاليف الطاقة بعد أزمة أوكرانيا، وتزايد الدعم الحكومي لصناعات خضراء في الولايات المتحدة (قانون خفض التضخم) والصين، يفرض على أوروبا توازنًا دقيقًا بين تشديد المعايير البيئية وعدم دفع الاستثمارات الصناعية إلى الهجرة (Bruegel, 2024). لهذا تدعو تحليلات مراكز مثل Bruegel وCER إلى "سياسة صناعية خضراء أفضل تمويلًا وأكثر استهدافًا"، حتى لا تتحول الصرامة التنظيمية إلى عبء على القاعدة الإنتاجية الأوروبية نفسها (Bruegel, 2024; CER, 2024).

في المحصلة، تكشف دراسة الثورة الخضراء الأوروبية عن نموذج مميز لاستخدام التشريعات البيئية كأداة اقتصادية هجومية: آلية الكربون على الحدود تعيد توزيع كلف الكربون عبر الحدود وتدفع الشركاء لإعادة هيكلة صناعاتهم؛ معايير انبعاثات المركبات والصناعات الثقيلة تضغط باتجاه تسريع الابتكار والتقنيات النظيفة. لكن نجاح هذا النموذج يعتمد على قدرة أوروبا على حل معادلة صعبة: الحفاظ على قوتها التنظيمية دون خنق تنافسية اقتصادها، وتحويل تشريعاتها من مصدر توتر تجاري إلى رافعة لتعاون مناخي أكثر عدالة، خاصة مع الاقتصادات النامية. من هنا، تظل الثورة التشريعية الخضراء الأوروبية مشروعًا مفتوحًا، يحمل في طياته إمكانات كبيرة لإعادة تعريف مركز أوروبا في الاقتصاد العالمي، بقدر ما يحمل مخاطر حقيقية إذا لم يُرفَق بسياسات استثمار وتمويل وانتقال عادل تراعي الفوارق في القدرات والموارد بين الشمال والجنوب.

4. الامن الاقتصادي وسلاسل الامداد في اوروبا: التشريعات كدرع ضد الصدمات

شهد الاتحاد الاوروبي خلال العقد الاخير سلسلة من الصدمات العميقة التي هزّت اسس النموذج الاوروبي القائم على الاعتماد المتبادل والعولمة: ازمة اليورو، جائحة كورونا، ثم الغزو الروسي لاوكرانيا وما رافقه من ازمة طاقة عالمية، اضافة الى التوترات مع الصين والحرب التجارية الامريكية الصينية. هذه الصدمات كشفت ان الاقتصاد الاوروبي، رغم قوته الصناعية والمالية، يبقى معرضا بشدة لمخاطر الانقطاعات في سلاسل الامداد، ولا سيما في مجالات الطاقة والمواد الخام والسلع الاستراتيجية عالية التقنية. امام هذا الواقع، بدأ الاتحاد الاوروبي يطور ما يمكن تسميته "عقيدة الامن الاقتصادي"، بحيث تتحول التشريعات من مجرد اليات لتنظيم السوق الداخلية الى ادوات دفاعية واستباقية لحماية القدرة الانتاجية وسلاسل الامداد من الصدمات الخارجية، ضمن ما تسميه بروكسل "الاستقلال الاستراتيجي المفتوح" لا القطيعة مع العولمة.

الوثيقة المشتركة حول "استراتيجية الامن الاقتصادي الاوروبي" الصادرة في حزيران 2023 توضح هذا التحول حين تتحدث عن ثلاثة اعمدة للعمل: "تعزيز القدرة التنافسية والنمو، حماية الامن الاقتصادي، وبناء شراكات مع العالم" (European Commission & High Representative, 2023). في هذا الاطار، تبرز ثلاثة مسارات تشريعية مترابطة تشكل جوهر هذا "الدرع": قوانين تنويع مصادر الطاقة بعد حرب اوكرانيا، تشريعات حماية الصناعات الاستراتيجية مثل الرقائق والبطاريات وسلاسل المواد الخام، واستخدام ادوات مكافحة الاغراق والتدابير التجارية لحماية السوق الداخلية من المنافسة غير العادلة.

ضمن هذا الاطار العام، شكلت حرب اوكرانيا نقطة تحول حادة دفعت الاتحاد الاوروبي الى اعادة تعريف امنه الاقتصادي من زاوية الطاقة. قبل الغزو، كان الاعتماد على روسيا يمثل "قلب هشاشة" النموذج الاوروبي؛ اذ تشير بيانات المجلس الاوروبي والبرلمان الى ان روسيا كانت تمثل حوالي 45% من واردات الغاز، و27% من واردات النفط، و46% من واردات الفحم في الاتحاد الاوروبي عام 2021 (European Parliament, 2022). هذا المستوى من الاعتماد تحول بسرعة الى تهديد وجودي مع استخدام الغاز كسلاح سياسي. الاستجابة الاوروبية لم تكن مجرد تحرك في السوق، بل جاءت عبر حزمة تشريعية ابرزها خطة

"ري باور اي يو" REPowerEU. هذه الخطة التي قدمتها المفوضية في ايار 2022، تعلن صراحة الهدف المتمثل في "انهاء الاعتماد على الوقود الاحفوري الروسي قبل 2030" مع برنامج استثمار يصل الى 300 مليار يورو حتى ذلك التاريخ (European Commission, 2022). لا يقتصر البعد التشريعي هنا على تمويل الطاقة المتجددة، بل يشمل ايضا قواعد جديدة لتسريع الترخيص لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح، ومراجعة توجيهات كفاءة الطاقة، واطر تنظيمية للتعاقدات المشتركة على الغاز، ما يحول ملف الطاقة من قرار سوقي الى ملف امني ينظم من بروكسل.

الرقم الاكثر دلالة على فعالية هذه المنظومة التشريعية يتمثل في الانخفاض الحاد في حصة الغاز الروسي من سوق الاتحاد. بحسب بيانات المفوضية وتحليل مراكز بحثية، تراجعت حصة الغاز الروسي من حوالي 45% من واردات الغاز الاوروبية عام 2021 الى 24% في 2022، ثم الى نحو 15% فقط في 2023 (European Commission, 2024). تحليل اجراه معهد بروكنغز يشير الى ان روسيا لم تعد تمثل سوى نحو 14.8% من اجمالي امدادات الغاز في الاتحاد في 2023، بعد ان كانت المزود الاول بلا منازع قبل الحرب (Brookings Institution, 2024). هذا التحول في غضون عامين لم يكن ممكنا دون ادخال قواعد ملزمة على تخزين الغاز وتنويع الموردين. فتنظيم "تخزين الغاز" رقم 1032/2022 فرض على الدول الاعضاء ملء المخزونات تحت الارض الى 80% على الاقل بحلول 1 تشرين الثاني 2022، والى 90% بحلول 1 تشرين الثاني 2023 وما بعده (Regulation (EU) 2022/1032).

يظهر هنا بوضوح كيف تتحول التشريعات الى "درع" ضد الصدمات في سلاسل امداد الطاقة: فبدل ترك قرار التخزين لشركات خاصة تسعى الى تعظيم الربح، يفرض التنظيم سقفا ادنى ملزما، ويضع ايضا قواعد لترخيص مشغلي التخزين تضمن استبعاد الجهات التي قد تشكل خطرا امنيا، كما في حالة الشركات المرتبطة بمصالح روسية (European Commission, 2024). في الوقت نفسه، دعمت بروكسل عبر REPowerEU مسار التنويع الجغرافي عبر زيادة الواردات من النرويج والولايات المتحدة وقطر، وتسريع الاستثمار في محطات الغاز المسال. لكن هذا "الدرع" التشريعي ليس بلا كلفة؛ فالاتحاد يدفع اليوم اسعار طاقة اعلى مقارنة بالمنافسين في اسيا وامريكا، ما يثير نقاشا حول خطر "نزيف القدرة التنافسية" للصناعات الاوروبية الكثيفة الطاقة. ومع ذلك، يجادل صناع القرار بان هذه الكلفة تعد "ثمن التأمين" ضد استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي، وانها في المدى البعيد قد تحفز التحول نحو كفاءة الطاقة والتسريع في اعتماد المتجددة، بما يقلل التعرض لصدمات اسعار الوقود الاحفوري مستقبلا (Carbon Brief, 2022).

البعد الثاني في درع الامن الاقتصادي يتمثل في تشريعات حماية الصناعات الاستراتيجية وسلاسل الامداد المرتبطة بها، وعلى رأسها الرقائق الالكترونية والبطاريات والمواد الخام الحرجة اللازمة للتحول الاخضر والرقمي. "قانون الرقائق الاوروبي" EU Chips Act يجسد هذا التوجه؛ اذ يحدد هدفا واضحا بان تصل حصة اوروبا الى 20% من القدرة الانتاجية العالمية لاشباه الموصلات بحلول 2030، مقابل حوالي 10% اليوم، مع حزمة تمويل عام وخاص تقدر بـ 43 مليار يورو (European Commission, 2023a). جوهر القانون ليس فقط الدعم المالي، بل خلق اطار تنظيمي يتيح للاتحاد، في حال حدوث "ازمة توريد خطيرة"، ان يعلن حالة طوارئ ويعطي الاولوية لتزويد قطاعات حيوية (الصحة، البنية التحتية، الدفاع) بالرقائق، ويطلب من الشركات مشاركة البيانات حول المخزون والعقود. هذه اليات تعكس الانتقال من منطق "السوق الحر" الى منطق "اقتصاد الامن" حيث تصبح القدرة على التحكم في تدفق مكون واحد (الرقائق) عنصرا مركزيا في صمود شبكة كاملة من الصناعات.

على مسار مواز، يأتي "قانون المواد الخام الحرجة" European Critical Raw Materials Act ليترجم هواجس سلاسل الامداد في قطاع المعادن الاستراتيجية. النص الذي اعتمد في 2023 يحدد مجموعة من المعادن والمواد "الحرجة" و"الاستراتيجية"، مثل الليثيوم والكوبالت والمعادن الارضية النادرة، ويضع ثلاثة مؤشرات كمية ينبغي بلوغها بحلول 2030: استخراج ما لا يقل عن 10% من الاحتياجات السنوية من داخل الاتحاد، ومعالجة ما لا يقل عن 40% من الاحتياجات داخل الاتحاد، وتوفير 25% من الاستهلاك السنوي من خلال اعادة التدوير (European Commission, 2023b). هذه الارقام تمثل نقلة نوعية؛ اذ ان الاتحاد يستورد حاليا اكثر من 90% من بعض هذه المواد من دول محدودة، مثل الصين في حالة العناصر الارضية النادرة. من خلال الزام الدول والشركات بهذه الاهداف، لا يهدف القانون فقط الى تخفيف المخاطر الجيوسياسية، بل ايضا الى خلق "سلسلة قيمة اوروبية" جديدة في مجالات التعدين والمعالجة واعادة التدوير، بما يرفد سوق العمل ويقلل البصمة البيئية في الوقت نفسه.

غير ان هذه الاستراتيجية التشريعية في مجال الصناعات الاستراتيجية تثير اسئلة نقدية. فمن جهة، يمكن ان تسهم في رفع الكلفة على المستهلكين وفي تعزيز "دعم صناعي تنافسي" مع الولايات المتحدة والصين، ما قد يقود الى سباق دعم عالمي. ومن جهة اخرى، قد تجد الدول النامية المصدرة للمواد الخام نفسها امام متطلبات صارمة في مجالات البيئة وحقوق العمال دون ان تتلقى دعما كافيا لبناء قدراتها، ما يثير نقاشا حول عدالة "الاستقلال الاستراتيجي" الاوروبي. لذلك تشدد وثائق الامن الاقتصادي الاوروبي على مبدأ "الشراكة" كعمود ثالث، داعية الى استخدام ادوات مثل مبادرة "غلوبال غيتواي" للاستثمار في البنية التحتية في الجنوب العالمي، حتى لا تتحول سياسة الامن الاقتصادي الى شكل جديد من الحصرية (High Representative & European Commission, 2023; EPC, 2024).

البعد الثالث الحاسم في درع الامن الاقتصادي يتمثل في ادوات مكافحة الاغراق والدعم غير العادل، التي تستخدمها اوروبا لحماية صناعاتها من الواردات المدعومة او الرخيصة بشكل غير مبرر، وبالتالي الحفاظ على القدرة الانتاجية المحلية داخل سلاسل الامداد. تقرير المفوضية حول "ادوات الدفاع التجاري" لعام 2023 يظهر ان الاتحاد كان لديه بنهاية ذلك العام 182 تدبيرا للدفاع التجاري قيد التطبيق، منها 156 اجراء اغراق، و25 اجراء دعم، و3 اجراءات وقائية، وان هذه الادوات ساهمت في حماية حوالي 493 الف وظيفة مباشرة في الاتحاد (European Commission, 2024). بحلول نهاية 2024، ارتفع عدد التدابير الى 199، مع تقدير المفوضية ان هذه التدابير تحمي "اكثر من 625 الف وظيفة مباشرة" في مختلف القطاعات، وان قضية السيارات الكهربائية الصينية وحدها تحمي نحو 115 الف وظيفة (European Commission, 2025). هذه الارقام تظهر كيف تحولت ادوات مكافحة الاغراق من ملف تجاري فني الى عنصر راسخ في استراتيجية الامن الاقتصادي الاوروبي.

من منظور سلاسل الامداد، تقوم هذه الادوات بوظيفة مزدوجة. فهي من جهة تحمي حلقات اساسية مثل صناعة الفولاذ والالمنيوم والكيماويات ومواد البناء من المنافسة غير العادلة، بما يمنع "تفريغ" السلسلة الانتاجية من داخل اوروبا. ومن جهة اخرى، تبعث برسالة تفاوضية الى الشركاء التجاريين مفادها ان الوصول الى السوق الاوروبية – وهي اكبر سوق موحدة في العالم – مشروط بالالتزام بقواعد "اللعب النظيف"، ما يحول التشريع التجاري الى اداة ضغط جيوسياسي. لكن هذه الادوات تنطوي ايضا على مخاطر، من بينها احتمال اندلاع حروب تجارية او اتخاذ اجراءات انتقامية من الشركاء، اضافة الى ارتفاع كلفة المدخلات على الشركات الاوروبية نفسها، ما قد يضعف تنافسيتها في الاسواق العالمية. لذلك تشدد استراتيجية الامن الاقتصادي الاوروبي على ضرورة ان تكون ادوات "الحماية" "محددة الهدف، ومتناسبة، وقابلة للتنبؤ" حتى لا تتحول الى عبء على المنافسة (BusinessEurope, 2024).

خلاصة القول ان اوروبا تعيد اليوم هندسة علاقتها بالعولمة من خلال تشريعات تجعل من الامن الاقتصادي وسلاسل الامداد المستقرة هدفا صريحا للسياسات، لا نتيجة ثانوية للنمو والتجارة الحرة. هذه المنظومة التشريعية تشكل بالفعل "درعا" ضد الصدمات، لكنها درع مشحون بالتوترات: بين الانفتاح والحمائية، بين تكلفة الطاقة والقدرة التنافسية، وبين حماية العمال في اوروبا وحقوق التنمية في الجنوب العالمي. من هنا، يبدو التحدي الحقيقي امام صناع القرار الاوروبيين في السنوات المقبلة هو القدرة على موازنة هذه الاعتبارات المتضاربة، بحيث لا تتحول سياسة الامن الاقتصادي الى حصن مغلق يعزل اوروبا عن العالم، ولا تبقى في الوقت ذاته رهينة لصدمات سلاسل الامداد العابرة للحدود.

5. التجارة المشروطة: عندما تصبح اللوائح أدوات تفاوض دولي

«التجارة المشروطة» في سياسة الاتحاد الاوروبي التجارية تعني استخدام الوصول الى السوق الاوروبية الواسعة كأداة لفرض معايير تتعلق بحقوق الانسان والعمل والبيئة على الشركاء التجاريين. الاتحاد الاوروبي يمتلك اليوم اكبر شبكة اتفاقيات تجارية في العالم، تغطي ٧٤ دولة وتمثّل نحو ٤٤٪ من اجمالي تجارته الخارجية، وقيمة تجارة عبر هذه الاتفاقيات تجاوزت ٢ تريليون يورو عام ٢٠٢٢، مع نمو يقترب من ٣٠٪ في التجارة مع اهم ٢٠ شريكًا تفضيليًا في سنة واحدة (European Commission, 2023). هذه القدرة على «توزيع» الوصول الى السوق تمنح بروكسل قوة تفاوضية غير عادية، تجعل من اللوائح والقواعد التنظيمية وسيلة ضغط فعالة في ملفات حقوق العمال، والبيئة، والحكم الرشيد.

في قلب هذا التوجّه تقف آلية «الفصول الخاصة بالتجارة والتنمية المستدامة» (TSD) في اتفاقيات التجارة الحرة، ونظام الافضليات المعمّم GSP/GSP+. منذ اتفاقية التجارة الحرة مع كوريا الجنوبية عام ٢٠٠٩، باتت المفوضية الاوروبية تسعى الى ادراج فصول TSD في كل اتفاقياتها، بحيث تتضمّن التزامات بتنفيذ اتفاقيات العمل الاساسية لمنظمة العمل الدولية والاتفاقيات البيئية المتعدّدة الاطراف، الى جانب آليات للمشاورات مع المجتمع المدني وآليات تسوية نزاعات خاصة (European Parliament, 2021; FEPS, 2024). في الوقت نفسه يمنح نظام GSP+ للدول النامية تخفيضًا الى «صفر» تقريبًا في الرسوم الجمركية على اكثر من ثلثي بنودها التصديرية، بشرط تنفيذ ٢٧ اتفاقية دولية في حقوق الانسان وحقوق العمال والبيئة والحكم الرشيد؛ ويمكن تعليق هذه الافضليات اذا ثبتت انتهاكات جسيمة ومستمرّة. بهذا المعنى، تصبح التعرفة الجمركية والاعفاءات ليست مجرد اداة اقتصادية، بل اداة مشروطة لتعديل سلوك الدول الشريكة.

احد اوضح الامثلة على التجارة المشروطة يظهر في علاقة الاتحاد الاوروبي مع فيتنام. فمنذ بدء التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد وفيتنام (EVFTA)، ربط الاتحاد خفض الرسوم الجمركية والتسهيلات التجارية بالتزام هانوي بتحديث قانون العمل والانضمام الى اتفاقيات عمل اساسية مثل الاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التفاوض الجماعي والاتفاقية ١٠٥ بشأن الغاء العمل الجبري. بيانات منظمة العمل الدولية تشير الى ان فيتنام، ضمن اطار مشروع «التجارة من اجل العمل اللائق» الممول جزئيًا من الاتحاد، صادقت على الاتفاقية رقم ٩٨ عام ٢٠١٩ ثم على الاتفاقية ١٠٥ عام ٢٠٢٠، ووقّعت مذكرة تفاهم مع المنظمة للفترة ٢٠٢١–٢٠٣٠ تهدف الى مواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية، مع تعهّد بالتقدّم نحو المصادقة على ١٥ اتفاقية اضافية (ILO, 2019; ILO, 2023). في المقابل، ارتفع حجم التجارة بين الاتحاد وفيتنام من نحو ٤٥,٦ مليار يورو عام ٢٠١٩ الى اكثر من ٦٧ مليار يورو في ٢٠٢٤، اي زيادة تقارب ٤٧٪، بينما سجّل الاتحاد زيادة بنسبة ١٥٢٪ في صادرات الادوية الى فيتنام بعد دخول الاتفاقية

حيز التنفيذ (European Commission, 2023; Upply, 2025). هذا التوازي بين تحسين شروط النفاذ الى السوق الاوروبية والاصلاحات العمالية في فيتنام يُجسّد منطق «التجارة مقابل الحقوق».

القوة التنظيمية لا تُمارَس دائمًا عبر ادوات «ايجابية» مثل GSP+ او مشاريع الدعم الفني، بل ايضًا عبر تهديد فعلي بسحب الامتيازات. الاتحاد الاوروبي قرّر عام ٢٠١٠ سحب نظام GSP+ من سريلانكا بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، ما انهى دخول الصادرات النسيجية بدون رسوم ورفع الرسوم الى نحو ٩–١٠٪، وهو ما أثّر مباشرة في تنافسية هذا القطاع (European Commission, 2010; Sehgal, 2010). وفي ٢٠٢٠ علّق الاتحاد جزءًا من امتيازات «كل شيء ما عدا السلاح» (EBA) الممنوحة لكمبوديا بسبب تدهور اوضاع حقوق الانسان، وهو ما جعل صادرات الملابس والاحذية والحقائب الكمبودية الى اوروبا خاضعة لرسوم جمركية بعد فترة انتقالية، مع تأكيد ان اعادة الافضليات مرهونة بتحسين اوضاع حقوق الانسان والعمل (Human Rights Watch, 2020; European Parliament, 2025). هذه الحالات توضح ان «التهديد التجاري» ليس نظريًا فحسب، بل استُخدم بالفعل في مواجهة دول نامية.

في اميركا اللاتينية، يظهر منطق التجارة المشروطة بوضوح في الاتفاقية المثيرة للجدل بين الاتحاد الاوروبي وتكتل ميركوسور. الاتفاق، الذي أُعلن التوصل اليه سياسيًا بعد مفاوضات استمرت ربع قرن، يهدف الى ازالة الرسوم عن نحو ٩٠٪ من السلع بين الطرفين وخلق سوق يضم اكثر من ٧٠٠ مليون نسمة (Le Monde, 2024). لكنّ المفاوضات النهائية تعثرت بسبب المخاوف المناخية والبيئية، وخصوصًا في ما يتعلق بازالة الغابات في الامازون. تقارير بيئية تشير الى ان الاتحاد اصرّ على ادراج التزامات ملزمة بمكافحة ازالة الغابات وتنفيذ اتفاق باريس، وعلى تطبيق «لوائح ازالة الغابات» الاوروبية على الواردات حتى في ظل الاتفاق الجديد (IEEP, 2024; British Agriculture Bureau, 2024). هنا تتحول القواعد البيئية الداخلية – مثل لائحة المنتجات الخالية من ازالة الغابات – الى شروط دخول الزامية للاسواق، تجعل من القدرة على الامتثال البيئي شرطًا للتصدير، بينما يستخدم الاتحاد تأجيل المصادقة او تعديل النصوص كورقة ضغط على حكومات البرازيل والارجنتين وسواهما.

في الضفة الجنوبية للمتوسط، يتجلى ثقل السوق الاوروبية في علاقة الاتحاد مع المغرب. الاتحاد هو الشريك التجاري الاول للمغرب؛ اذ تستحوذ اوروبا على نحو ٥٩٪ من تجارة المغرب في السلع، وتذهب حوالي ٦٨–٦٨٪ من الصادرات المغربية الى الاتحاد وتأتي ٥٤–٥٦٪ من وارداته من دول الاتحاد (European Commission, n.d.-b; Afrobarometer, 2025). هذا الاعتماد التجاري يمنح بروكسل نفوذًا كبيرًا في ملفات حساسة مثل الصحراء الغربية. في اكتوبر ٢٠٢٤، قضت محكمة العدل الاوروبية بأن اتفاقيات التجارة والصيد بين الاتحاد والمغرب، كما طُبّقت على الصحراء الغربية، انتهكت مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ومبدأ نسبية اثر المعاهدات، لان الاتفاقيات لم توفر منفعة «ملموسة وقابلة للتحقق» لهذا الشعب ولم تنل موافقته (Court of Justice of the European Union, 2024). ونتيجة لذلك، ألغت المحكمة تطبيق التفضيلات الجمركية على منتجات الصحراء الغربية ومنحت الاتحاد والمغرب مهلة عام واحد لتعديل ترتيباتهما التجارية. هذه الواقعة تُظهر كيف يمكن للمعايير القانونية والسياسية الاوروبية (حقوق الشعوب، السيادة على الموارد الطبيعية) ان تعيد رسم خريطة التجارة مع شريك يعتمد بشكل كبير على السوق الاوروبية.

مع ذلك، تشير دراسات عديدة الى ان فصول التجارة والتنمية المستدامة لا تؤدي دائمًا الى تغييرات بنيوية عميقة، وان تنفيذ الالتزامات يبقى في كثير من الحالات شكليًا. مراجعات معهد السياسات الاوروبية للبيئة (IEEP) لـ ١١ اتفاقية تجارة حديثة اظهرت ان ايًا منها

لا يقدّم «معالجة بيئية كافية بالكامل»، وان الربط بين الالتزامات البيئية وآليات العقوبات ما زال محدودًا، رغم التقدّم الذي تحقق بعد مراجعة ٢٠٢٢ (Kettunen, 2023 & Oger, 2023; Blot). كما يحذّر تحليل لمجلة Politics and Governance من ان القدرة على فرض عقوبات في فصول TSD تُستخدم بحذر شديد، وان معظم النزاعات تُحل عبر مشاورات ولجان خبراء، ما يقلّل من الردع الفعلي في اعين بعض النشطاء (García, 2022). هذه النتائج تسلط الضوء على فجوة بين طموح الخطاب الاوروبي حول «التجارة من اجل القيم» وقيود الممارسة الدبلوماسية.

من زاوية الشركاء في الجنوب العالمي، تبدو «التجارة المشروطة» سيفًا ذا حدين. فمن جانب، تسهم شروط الاتحاد المتعلقة بحقوق العمال والبيئة في تخفيف بعض الآثار السلبية للعولمة – مثل جمود الاجور او ازالة الغابات او الاستغلال في سلاسل القيمة العالمية – وتوفّر للدول النامية احيانًا «غطاءً خارجيًا» لتبرير اصلاحات غير شعبية امام نخب اقتصادية محلية، كما حدث في اصلاحات قانون العمل في فيتنام او في تعديل تشريعات كوريا الجنوبية بعد نزاع TSD مع الاتحاد (Han, 2021; Marslev, 2024). ومن جانب آخر، يشكو كثير من الفاعلين في الجنوب من ان الاتحاد «يصدّر» اعباء التحول الاخضر نحوهم، ويطالبهم باستثمارات كبيرة في الرقابة البيئية والعمل اللائق دون توفير تمويل كافٍ او نقل للتكنولوجيا، بينما تظل انماط الاستهلاك داخل اوروبا هي المحرك الرئيس للطلب على السلع ذات البصمة الكربونية العالية (Oger, 2023). بهذا المعنى، تصبح التجارة المشروطة امتدادًا لعدم المساواة في القوة بين مركز غني واطراف تعتمد على الوصول الى سوقه.

تحليل الجدوى الاقتصادية لهذا النموذج يظهر انه لا يقتصر على خطاب اخلاقي بحت. فالمفوضية الاوروبية تشير الى ان ازالة الحواجز وتحسين تنفيذ الاتفاقيات مع الشركاء التفضيليين ساهم في «فتح» نحو ٧ مليارات يورو من الصادرات الاوروبية في عام واحد، وان التجارة مع شركاء الاتفاقيات – باستثناء الطاقة – نمت اسرع من التجارة مع بقية العالم (European Commission, 2023). كما ان ربط الافضليات بتطبيق اتفاقيات بيئية وعمالية يهدف الى حماية الشركات الاوروبية من «المنافسة غير العادلة» من دول ذات معايير اقل، وبالتالي خلق «مستوى لعب متكافئ» في قطاعات مثل الصلب والكيماويات والزراعة. هذه المصالح الاقتصادية تجعل من «القيم» اداة ايضًا للدفاع عن تموضع صناعي واستراتيجي في عالم يتسم بتصاعد المنافسة مع الولايات المتحدة والصين.

خلاصة القول ان «التجارة المشروطة» في السياسة الاوروبية ليست مجرد شعار، بل بنية متكاملة من الادوات: فصول TSD في الاتفاقيات، ونظام GSP/GSP+, ولوائح بيئية وحقوقية ذات تطبيق خارج الحدود، واحكام قضائية من محكمة العدل، وممارسات فعلية لسحب الافضليات او تجميد اتفاقيات. من خلال هذه الادوات، تحول الاتحاد الاوروبي الى لاعب يستخدم قوته السوقية لتغيير قواعد اللعبة خارج حدوده، ساعيًا الى مواءمة التجارة مع اجندة حقوقية وبيئية. لكن نجاح هذا النموذج يعتمد في النهاية على امرين: اولًا، قدرة الاتحاد على توفير حوافز مالية وتقنية حقيقية تجعل الامتثال جذابًا لشركائه؛ وثانيًا، استعداده لاستخدام ادوات العقاب عندما تُنتهك الالتزامات، مع مراعاة عدم تحويل خطاب «حقوق الانسان والبيئة» الى غطاء لحمائية جديدة. عند هذه النقطة بالذات تُطرح الاسئلة البحثية الاهم: هل تقود التجارة المشروطة الى عدالة اجتماعية وبيئية اكبر، ام الى ترسيخ هرمية جديدة في الاقتصاد العالمي تحت لافتة المعايير الاوروبية؟

6. حدود القوة التشريعية – هل التشريع وحده يكفي؟

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي رسّخ موقعه العالمي بوصفه قوة تنظيمية قادرة على صياغة قواعد التجارة والبيانات والتكنولوجيا عبر ما يُعرف بـ"تأثير بروكسل"، فإنّ هذه القوة التشريعية تواجه حدودًا بنيوية تعكس فجوة متزايدة بين الوعي بالتحديات العالمية وبين القدرة العملية على مواجهتها. فالسؤال الجوهري اليوم لم يعد: هل يستطيع الاتحاد الأوروبي وضع القواعد للعالم؟ بل: هل تكفي هذه القواعد للحفاظ على القدرة التنافسية والابتكار في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى؟ ويبدو هذا السؤال ملحًّا في ظل التنافس مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ومع الصين في الإنتاج الصناعي واسع النطاق، حيث تحظى هاتان القوتان بمزايا هيكلية يصعب على الأوروبيين اللحاق بها بالاعتماد على التشريع وحده (Bradford, 2020).

ففي مجال التكنولوجيا، يظهر بوضوح أنّ القوة الأوروبية التنظيمية لا تقابلها قدرة مشابهة على الإنتاج التقني أو ريادة الابتكار. فالولايات المتحدة تتفوق بفضل منظومة متكاملة من الجامعات الرائدة، رأس المال المُخاطِر، وبيئة تنظيمية مرنة تُشجع على تأسيس الشركات التقنية العملاقة. وهذا ما أنتج شركات مثل Google وMeta وNvidia وOpenAI، التي تقود اليوم ثورة الذكاء الاصطناعي عالميًا. وعلى الجانب الآخر، تعتمد الصين على نموذج صناعي موجه من الدولة يجمع بين الاستثمار الضخم، دعم المشاريع الاستراتيجية، والسيطرة على الموارد الأساسية في سلاسل الإمداد. ونتيجة لذلك، باتت الصين تهيمن على قطاعات مثل صناعة البطاريات، تصنيع الألواح الشمسية، المعادن النادرة، والتطبيقات الاستهلاكية الضخمة مثل Tencent وAlibaba. وبالمقارنة، تُظهر أوروبا ضعفًا واضحًا في قدرتها على خلق شركات تقنية عملاقة؛ إذ لم تستطع إنتاج أي شركة رقمية عالمية بحجم الشركات الأميركية أو الصينية خلال العقدين الأخيرين، مما يكشف عن فجوة بنيوية بين القدرة على تنظيم السوق والقدرة على قيادتها تكنولوجيًا (Zenglein, 2019).

ويُطرح في هذا السياق سؤال جوهري: هل أوروبا تُنظّم أكثر مما تُبدع؟ تشير الدراسات إلى أنّ التركيز الواسع على التنظيم—مهما كانت دوافعه الأخلاقية أو الاقتصادية—قد يؤدي في بعض الحالات إلى إبطاء الابتكار، خصوصًا في القطاعات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية. ففي حين تمضي الشركات الأميركية بسرعة كبيرة في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي والاستثمار فيها، تخضع الشركات الأوروبية لطبقات متراكمة من الامتثال، تتعلق بحماية البيانات، أمن المعلومات، حقوق المستهلك، عدم التمييز، وإفصاح الخوارزميات. وقد جادل بعض الباحثين بأنّ هذا النهج يجعل أوروبا "مختبرًا للمعايير" بدلًا من كونها "مختبرًا للابتكار"، إذ تميل الشركات إلى الالتزام بالقوانين بدلًا من المخاطرة بتطوير منتجات جديدة قد تُعدّ غير متوافقة مع التشريعات (Smuha, 2021). ومع أنّ هذا النموذج يمنح الاتحاد مكانة أخلاقية وتنظيمية، إلا أنه قد يحدّ من القدرة على المنافسة في المجالات التي تتطلب سرعة التجريب وكثافة الابتكار.

كما يتجلّى أحد أكبر التحديات البنيوية في فجوة التمويل والبحث العلمي بين أوروبا والاقتصادات العملاقة الأخرى. فبينما تُنفق الولايات المتحدة ما يقرب من 3.5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، وتستثمر الصين أكثر من 2.4٪ مع معدلات نمو سريعة في الإنفاق العلمي، يتراوح الإنفاق الأوروبي حول 2٪ فقط، مع تباينات كبيرة بين الدول الأعضاء. هذا الفارق يُترجم إلى نقص في المختبرات المتقدمة، بطء في دخول التقنيات الجديدة إلى السوق، وضعف القدرة على جذب الباحثين أو الاحتفاظ بالمواهب العلمية. وقد أشار عدد من التقارير إلى أن أوروبا تخسر سنويًا آلاف العلماء إلى الولايات المتحدة وكندا بسبب نقص التمويل وغياب بيئة مؤسساتية قادرة على دعم البحث عالي المخاطر (European Court of Auditors, 2023). كما تعاني الشركات الأوروبية من ضعف رأس المال المخاطر مقارنة بالولايات المتحدة التي تضخ نحو أربعة أضعاف الاستثمارات في الشركات الناشئة التكنولوجية.

ويمكن القول إنّ هذه الفجوات البنيوية تُقيّد فعالية القوة التشريعية الأوروبية، لأنّ التنظيم القوي يحتاج إلى قاعدة إنتاجية قوية تدعمه، وتمويل بحثي يعزز الابتكار، وسلاسل قيمة مستقلة عن القوى الأخرى. ومع غياب هذه المقومات، قد يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة تنظيمية بلا قوة تنفيذية—أي قادر على وضع القواعد لكنه غير قادر على إنتاج التكنولوجيا التي تحكم تلك القواعد. ويشير عدد من الباحثين إلى ضرورة الجمع بين "قوة التشريع" و"قوة الاستثمار"، بحيث يصبح الاتحاد لاعبًا متكاملًا في النظام الاقتصادي العالمي، لا مجرد مشرّع يتفاعل مع منتجات الآخرين (Vachudova, 2018 & Meunier).

وبناءً على ذلك، فإنّ حدود القوة التشريعية الأوروبية لا تكمن في ضعفها، بل في عدم كفايتها لوحدها. فالقانون قادر على تحديد الإطار، لكنه لا ينتج التكنولوجيا ولا يعوض غياب التمويل ولا يخلق بيئة ابتكار تنافسية. ولذلك، فإن مستقبل القوة الأوروبية يعتمد على قدرتها على الدمج بين التشريع—وهو مصدر قوتها التقليدي—وبين الاستثمار في الابتكار، دعم الشركات الناشئة، تعزيز البحث العلمي، والتحرر التدريجي من الاعتماد التكنولوجي والصناعي على الولايات المتحدة والصين. فالنجاح في هذا الدمج فقط هو ما سيحدد ما إذا كانت أوروبا ستظل قوة معيارية مؤثرة، أم أنها ستتراجع إلى موقع اللاعب الثانوي في اقتصاد عالمي تتنافس فيه قوى كبرى ذات موارد علمية وصناعية هائلة.

7. الخاتمة

تكشف الدراسة أنّ أوروبا لا تستخدم التشريعات بوصفها أدوات تنظيمية محلية فحسب، بل تحوّلها إلى رافعة بنيوية لإعادة تشكيل اقتصادها الداخلي وموقعها في الاقتصاد العالمي. فمن خلال الصفقة الخضراء الأوروبية، وآلية الكربون على الحدود، ومعايير انبعاثات المركبات والصناعات الثقيلة، يتضح أنّ حماية البيئة أصبحت مشروعًا اقتصاديًا كاملاً يهدف إلى خلق قطاعات صناعية جديدة، وتأمين وظائف خضراء، وفرض إعادة هيكلة لسلاسل القيمة العالمية بما يتوافق مع أولويات الاتحاد الأوروبي. تؤكد الأرقام أن هذه التشريعات ليست رمزية، بل ذات أثر فعلي واضح: خفض واردات سلع ملوّثة، تحفيز الابتكار في المركبات الكهربائية، وتوسيع قاعدة الصناعات النظيفة.

في الوقت نفسه، تظهر السوق الأوروبية الموحدة كآلة لتدويل التشريع الداخلي، حيث يؤدي "تأثير بروكسل" إلى انتشار القواعد الأوروبية عالميًا — سواء في حماية البيانات، أو معايير الغذاء، أو مكافحة الاحتكار — نتيجة لحجم السوق الأوروبية وقوة أدوات الإنفاذ، ما يجعل الشركات والدول تتبنّى هذه المعايير بحكم الأمر الواقع. إنّ الاتحاد الأوروبي، من خلال معايير مثل GDPR أو اللوائح الغذائية، لا ينظّم سلوكه الداخلي فحسب، بل يعيد صياغة قواعد التجارة العالمية، ويخلق دائرة نفوذ تنظيمية تتجاوز حدوده. وفي محور الأمن الاقتصادي، توضّح الدراسة كيف تحوّلت التشريعات الأوروبية بعد جائحة كورونا وحرب أوكرانيا إلى "درع" لحماية سلاسل الإمداد عبر تنويع مصادر الطاقة، وتشريعات الرقائق والمواد الخام، وآليات مكافحة الإغراق. هذه الأدوات ساعدت الاتحاد الأوروبي على خفض اعتماده الحاد على الغاز الروسي، ووضع أهداف كمية لتأمين المعادن الحرجة، وحماية الصناعات الحساسة من المنافسة غير العادلة.

وأخيرًا، يظهر من تحليل "التجارة المشروطة" أنّ الاتحاد الأوروبي بات يستخدم الوصول إلى سوقه كأداة تفاوضية لفرض معايير تتعلق بالعمل، والحقوق، والبيئة على الدول الشريكة، كما في فيتنام وأمريكا اللاتينية والمغرب. هذا النهج يعكس مزيجًا من القوة الاقتصادية والقيم السياسية، وإن كان يثير توترات مع شركاء تجاريين يرون فيه امتدادًا للمعايير الأوروبية خارج حدودها.

في ضوء كل ما سبق، يتبيّن أن الاتحاد الأوروبي يبني نموذجًا فريدًا يجمع بين القوة التنظيمية، والتحول الأخضر، وحماية المستهلك، والأمن الاقتصادي، والقوة التفاوضية لتثبيت موقعه في النظام الاقتصادي العالمي. غير أن هذا النموذج يظل مشروطًا بقدرته على تحقيق توازن دقيق بين حماية البيئة والتنافسية، وبين الانفتاح والحمائية، وبين نشر المعايير والاعتبارات الجيوسياسية. ويبقى نجاح هذا المشروع مرتبطًا بمدى قدرة أوروبا على التكيف مع عالم سريع التغير دون الإضرار بقوة اقتصادها أو علاقتها مع شركائها التجاريين.

المراجع:

Afrobarometer. (2025). Moroccans welcome influence of EU, AU, China and U.S.

Anu Bradford. (2020). *The Brussels Effect: How the European Union Rules the World*. Oxford University Press.

Blind, K., Niebel, C., & Rammer, C. (2022). The impact of the EU General Data Protection Regulation on innovation in firms (ZEW Discussion Paper No. 22-047). ZEW – Leibniz Centre for European Economic Research.

Blot, E., & Kettunen, M. (2023). Reflections on the new approach to the TSD chapters for greener trade. Institute for European Environmental Policy.

British Agriculture Bureau. (2024). EU–Mercosur trade and sustainability concerns.

Brookings Institution. (2024). Europe's messy Russian gas divorce.

Bruegel. (2025). Clean industrial transformation: Where does Europe stand?

BusinessEurope. (2024). European economic security: Balancing security and competitiveness.

BusinessEurope. (2024). Priorities for EU consumer policy (Policy Paper).

Carbon Brief. (2022). How the EU plans to quit Russian fossil fuels.

Centre for European Policy Studies / CER. (2025). Europe and the global economic order: The Brussels effect and its limits.

Centre for European Reform. (2024). Learning from CBAM's transitional impacts on trade.

Cisco. (2019). Data Privacy Benchmark Study 2019. Cisco Systems.

Cisco. (2020). Data Privacy Benchmark Study 2020: From privacy to profit. Cisco Systems.

Court of Justice of the European Union. (2024). Western Sahara: EU–Morocco trade agreements and the rights of the Sahrawi people (Press Release 170/24).

European Commission. (2010). EU temporarily withdraws GSP+ trade benefits from Sri Lanka.

European Commission. (2013). EU imposes tariffs on Chinese solar panels.

European Commission. (2020). A New Consumer Agenda – Strengthening consumer resilience for sustainable recovery.
European Commission. (2022). Communication on the power of trade partnerships: Together for green and just economic growth.
European Commission. (2022). REPowerEU: Affordable, secure and sustainable energy for Europe.
European Commission. (2023). 3rd Annual Report on the Implementation and Enforcement of EU Trade Policy.
European Commission. (2023). Consumer Conditions Scoreboard 2023. Publications Office of the European Union.
European Commission. (2023a). EU Chips Act: Overview and objectives.
European Commission. (2023b). Critical Raw Materials Act: Key targets for 2030.
European Commission. (2023c). Batteries Regulation (2023/1542).
European Commission. (2024). About the EU Emissions Trading System (EU ETS). Directorate-General for Climate Action.
European Commission. (2024). Cars and vans – CO_2 emission performance standards. Directorate-General for Climate Action.
European Commission. (2024). Net-Zero Industry Act – Making the EU the home of clean technologies manufacturing.
European Commission. (2024). Trade Defence Instruments: Annual Report 2023.
European Commission. (2024). Unfair commercial practices directive – Consumer protection policy.
European Commission. (2024, March 27). New EU rules to empower consumers for the green transition enter into force.
European Commission. (2025). Consumer Conditions Scoreboard 2025 – Key findings.
European Commission. (2025). Digital Services Act package.
European Commission. (2025). EU trade defence: Jobs protected in 2024.
European Commission. (2025). Report on the State of the Energy Union – Renewable energy jobs in the EU.
European Commission. (n.d.-a). Generalised Scheme of Preferences Plus (GSP+).
European Commission. (n.d.-b). EU trade relations with Morocco.
European Commission & High Representative. (2023). European Economic Security

Strategy.
European Environment Agency. (2024). CO_2 emissions performance of new passenger cars in Europe.
European Parliament. (2018). Modernisation of EU consumer protection rules (EPRS Briefing).
European Parliament. (2021). Sustainability provisions in EU free trade agreements.
European Parliament. (2022). EU dependence on Russian fossil fuels.
European Parliament. (2025). Cambodia: Partial suspension of EBA preferences.
European Parliament Research Service. (2024). The global reach of the EU's vision for digital transformation.
FEPS. (2024). EU free trade agreements: Outlook and the way forward.
Fernández-Blanco, R. (2023). The impact of EU gas storage obligations on market resilience. *Energy Strategy Reviews.*
García, M. J. (2022). Sanctioning capacity in trade and sustainability chapters in EU trade agreements: The EU–Korea case. *Politics and Governance, 10(1), 58–67.*
Han, J. S. (2021). The EU–Korea labour dispute: A critical analysis of the EU's approach. *European Foreign Affairs Review, 26(4), 531–552.*
Human Rights Watch. (2020). Cambodia: EU partially suspends trade preferences.
IEEP. (2024). Environmental risks in EU external trade agreements.
ILO. (2019). Promoting fundamental conventions toward ratification of Conventions 98 and 105.
ILO. (2023). Viet Nam – Trade for Decent Work.
International Monetary Fund. (2024). The EU's Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM) Monitor.
International Renewable Energy Agency & International Labour Organization. (2024). Renewable Energy and Jobs.
Latham & Watkins. (2025). EU sustainability: State of play – Greenwashing and consumer protection.
Le Monde. (2024, December 7). EU–Mercosur seal free trade deal in a setback for France.
Linklaters. (2023). EU Battery Regulation: New sustainability obligations.
Oger, A. (2023). Environmental and social impacts embedded in EU trade policies.
Regulation (EU) 2022/1032. Gas storage regulation.

Risk & Compliance Platform Europe. (2025, March 20). New data shows strong levels of consumer trust, but online threats persist.
Rösner, A., Haucap, J., & Heimeshoff, U. (2020). The impact of consumer protection in the digital age: Evidence from the European Union. *International Journal of Industrial Organization, 73, 102568.*
Sehgal, N. (2010). Impact of EU GSP+ withdrawal on Sri Lanka's garment sector.
SolarPower Europe. (2024). EU Solar Jobs Report 2024.
Upply. (2025). Review of the EU–Vietnam Free Trade Agreement five years on.
White & Case. (2021). EU GSP+ obligations and compliance.